الأمم المتحدة

UNW/2013/10

Distr.: General
11 October 2013
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٤

٢٠ و ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤

البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

المسائل التنظيمية

تقرير الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣ المعقودة في الفترة من ١٦ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣

أولا – المسائل التنظيمية

١ – عُقدت الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣ للمجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ١٦ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

٢ – وانتخب المجلس التنفيذي إليسا دياز غراس (المكسيك) نائبة لرئيس المكتب، تمثل مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لتحل محل نائب الرئيس السابق، روبرتو دي ليون هويرتا (المكسيك)، عقب انتهاء فترة ولايته في نيويورك.

٣ – واعتمد المجلس التنفيذي جدول الأعمال المؤقت المشروح وخطة العمل للدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣ (UNW/2013/L.4)، وأقر تقرير دورته السنوية لعام ٢٠١٣ التي عُقدت في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (UNW/2013/5). ووافق المجلس التنفيذي أيضا على جدول الأعمال المؤقت وخطة العمل المقترحين للدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٤ (انظر المرفق) التي ستحدد مواعيدها في الوقت المناسب، وناقش مشروع خطة العمل السنوية لعام ٢٠١٤ استعدادا لاعتمادها في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٤. وفي أعقاب الاجتماع، اقتُرح عقد الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٤ في ٢٠ و ٢١ كانون الثاني/يناير.

311013 311013 13-51087 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٤ - واعتمد المجلس التنفيذي ثلاثة مقررات: ٥/٢٠١٣ بشأن الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧؛ و ٦/٢٠١٣ بشأن الميزانية المتكاملة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥؛ و ٧/٢٠١٣ بشأن التقرير عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وتقرير اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات للفترة من ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣، على النحو الوارد في مجموعة القرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٣ (UNW/2013/11).

ثانيا - البيان الافتتاحي للرئيس

٥ - قدم رئيس المجلس التنفيذي، نورمانز بينكي (لاتفيا)، وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، فومزيلي ملامبو - نغوسكا، التي عُينت حديثا ورحب بها. وقال الرئيس إنها جلبت إلى الهيئة خبرة غنية في مجال القيادة اكتسبتها من خلال أداء أدوارها السابقة كأول نائبة رئيس في جنوب أفريقيا، وكوزيرة، وكعضو في البرلمان وأعرب عن ثقته بأن الهيئة، تحت قيادتها، ستكون في وضع جيد لمواصلة الاستفادة من النتائج التي تحققت ومواجهة التحديات المقبلة.

٦ - وأشاد الرئيس بالرئيسة السابقة للهيئة، ميشيل باشليه، على دورها القيادي في إرساء أسس الهيئة. وأشار إلى أن الكثير من النجاحات التي حققتها الهيئة حتى الآن مبينة في التقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ (UNW/2013/3)، بالصيغة التي أقرها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١٣. وذكر الرئيس أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة أضحت في غضون أقل من ثلاث سنوات جهة فاعلة رئيسية داخل منظومة الأمم المتحدة في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، حيث أنها خطت خطوات كبيرة في ما يتعلق بأداء دورها المعياري والتنفيذي والتنسيقي.

٧ - غير أن الرئيس أكد من جديد أن الهيئة ستتطلب دعما متواصلا من الدول الأعضاء، ودعا الوفود إلى إعادة تأكيد التزامها وعدم السماح بتقويض التقدم المحرز حتى الآن. إذ لن يكون من الممكن تحقيق التنمية المستدامة دون تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وسيتعين على الدول الأعضاء أيضا ضمان أن تتوفر لهذه الهيئة الموارد اللازمة لتنفيذ ولايتها.

ثالثا – البيان الافتتاحي لوكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية

٨ – أعربت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية في كلمتها الأولى أمام المجلس التنفيذي عن الامتنان لسلفها، ميشيل باشليه، نظرا للدور الذي أدته في بناء أساس متين لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وقالت إن ما يشجعها هو الرأي غير المشفوع بتحفظات الصادر عن مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة وإنها تتطلع إلى العمل بشكل وثيق مع المجتمع المدني والقطاع الخاص ومنظومة الأمم المتحدة والمجلس التنفيذي والدول الأعضاء وفريق هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وأعلنت ''إنه لبفضل حكوماتكم، أيها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وبفضل دعم ومناصرة المجتمع المدني، تم إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة لقيادة الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة''.

٩ – وأعربت رئيسة الهيئة مجددا عن إيمانها الراسخ بالعمل بطريقة شاملة للجميع، يتم فيها إشراك جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين لتعزيز حقوق المرأة وحقوق الإنسان، مؤكدة أن: ''اللحظة التاريخية هي الآن، قبل وبعد عام ٢٠١٥، لجعل القرن الحادي والعشرين قرنا للمرأة''.

١٠ – وذكرت أن الخطة الاستراتيجية هي مساهمة هامة في مهمة سد الفجوة الجنسانية بطريقة مدروسة ومنهجية ومحددة الهدف. وستعمل هيئة الأمم المتحدة، في إطار تنفيذ الخطة الاستراتيجية، على تسخير قوة الابتكار والتكنولوجيا؛ والتعليم؛ وإشراك الشباب والنساء، والرجال والفتيان؛ وتعميم مراعاة جدول الأعمال الخاص بالمرأة في الجهود المبذولة للقضاء على الفقر.

١١ – ومن حيث المضي قدما، فهي تتوقع القيام برحلة محفوفة بالصعاب وحافلة بالتعاون يكون لها أثر إيجابي على حياة النساء والفتيات، لا سيما أكثرهن ضعفا. وفي سياق عرض رؤيتها المتمثلة في ''تغيير قواعد اللعبة لصالح النساء والفتيات'' من أجل قطع أشواط كبيرة إلى الأمام، أشارت إلى أن هذا الأمر يتطلب وجود إرادة سياسية وإرادة مالية على حد سواء. ودعت الدول الأعضاء إلى جعل تمويل هيئة الأمم المتحدة للمرأة أولوية مثلما أعطيت الأولوية في السابق لإنشاء الهيئة. وألحت قائلة: ''نحن بحاجة إلى كسر النمط التاريخي المتمثل في قلة الاستثمار في النساء والفتيات''.

١٢ – وشددت رئيسة الهيئة على أن مبلغ ٦٩٠ مليون دولار المتوخى للميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ ''هدف متواضع وحد أدنى''. غير أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تخطط للمضي في التعاون والأخذ بمفهوم ''توحيد الأداء'' قدر الإمكان بهدف التوفير في الموارد وتجنب التكرار.

١٣ - وعلاوة على ذلك، أكدت على أن تعبئة الموارد هي واحدة من أولوياتها القصوى وتعهدت بضمان استخدام الأموال بفعالية وكفاءة لكفالة القيمة لقاء المال وإنجاز نواتج إيجابية لصالح النساء والفتيات.

١٤ - وردا على البيان الافتتاحي، رحبت كل الدول الأعضاء بوكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة المعينة حديثا وأكدت لها دعمها الكامل. وأعرب الكثير منها عن تقديرها للرئيسة السابقة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على الدور القيادي الذي أدته ولنائبة المديرة التنفيذية لمكتب الدعم الحكومي الدولي والشراكات الاستراتيجية، لاكشمي بوري، على ما أبانت عنه من اقتدار في الاضطلاع بدور الرئيسة بالنيابة. وأكدت الدول من جديد التزامها الكامل تجاه هيئة الأمم المتحدة للمرأة وأثنت على الهيئة لما قامت به من عملية شاملة وشفافة وتشاورية تم من خلالها إعداد الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ ووضع صيغتها النهائية. ورحب عدة متكلمين بالجهود الرامية إلى الانتفاع من الدروس المستفادة وإدراج توصيات استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات في الخطة الاستراتيجية.

١٥ - وشددت بعض الوفود على ضرورة تسريع وتيرة التقدم في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وعلى أهمية ''توحيد الأداء''. وفي هذا الصدد، أشار العديد إلى دعمهم لإدراج منظور جنساني قوي في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٦ - ورحب بعض المتكلمين برؤية وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية، التي تشدد على أهمية التعليم وكذلك القضاء على الفقر والتمكين الاقتصادي. وبينما رأى أحد المتكلمين أن احتياجات وخصائص البلدان المتوسطة الدخل ستؤخذ في الاعتبار، أعربت وفود أخرى عن تقديرها لزيادة التركيز على المساعدة الإنسانية، والحد من مخاطر الكوارث، واحتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية في الخطة الاستراتيجية. وجرى أيضا التأكيد على إنهاء العنف ضد النساء والفتيات وتعزيز الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، باعتبارهما عنصرين أساسيين لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

١٧ - وأثنت الوفود على العمل الذي قامت به الهيئة دعما للتعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، لأنها ترى في ذلك طريقة متزايدة الفعالية من حيث التكلفة لتعزيز التنمية والتعلم. وأشارت إلى الجهود التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتعزيز مبادرات الشراكة وحثت الهيئة على مواصلة القيام بذلك، خاصة مع الوكالات الإنمائية الأخرى والمؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

١٨ - وعموما، يساور الدول الأعضاء قلق إزاء القيود المالية المفروضة على هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وشدد البعض على صعوبة الحالة نظرا إلى درجة الاعتماد العالية على الموارد من التبرعات. وحذر أحد المتكلمين من احتمال أن تترتب عواقب سلبية كبيرة على تحول في أولويات جهة مانحة رئيسية واحدة. وأكد العديد على الحاجة الملحة إلى تحديد مصادر جديدة للتمويل، بما في ذلك تنويع قاعدة الجهات المانحة. وحث المتكلمون هيئة الأمم المتحدة للمرأة على مواصلة العمل بشكل وثيق مع الدول الأعضاء وجميع الشركاء الآخرين ذوي الصلة لجمع الأموال من أجل الهيئة.

١٩ - واقتُرح أن تستفيد الهيئة من الموارد المتوفرة حاليا في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتحديدا بالعمل مع الكيانات التي لديها مخصصات كبيرة في الميزانية للمسائل الجنسانية. وأشارت بعض الدول الأعضاء على ضرورة أن تتجنب الهيئة التنافس مع الوكالات الأخرى من حيث تعبئة الموارد، والتركيز على التكامل.

٢٠ - ورحبت وفود بتعامل الهيئة مع القطاع الخاص من أجل تعبئة الموارد وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات. ومع ذلك، سلط البعض الضوء على ضرورة أن تقوم الهيئة بجذب المزيد من الدعم المالي من خلال تحقيق النتائج على أرض الواقع، وسرَّهم أن تكون تعبئة الموارد أولوية قصوى بالنسبة لوكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية.

٢١ - ورحبت ممثلة التحالف الدولي للمرأة برئيسة الهيئة وشكرتها على تخصيص وقت للاجتماع مع أعضاء المجتمع المدني في نيويورك بعد وقت قصير من تعيينها. ورأت الممثلة أن الاحتفالات بصدور إعلان ومنهاج عمل بيجين ينبغي أن تخرج عن نهج ”سير الأمور على النحو المعتاد“ وألا تتطلب قدرا كبيرا من الموارد المالية. ومع ذلك، ينبغي استخدام التكنولوجيا على نطاق عالمي لحفز حملة قوية من الالتزامات في جميع أنحاء العالم.

رابعا - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

٢٢ - قامت كل من وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية ومديرة شعبة شؤون الإدارة والتنظيم في هيئة الأمم المتحدة للمرأة بعرض تقديرات الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ البالغ مجموعها ٦٩٠ مليون دولار (UNW/2013/7). ومثلت الميزانية المستوى الأدنى للموارد المطلوبة لتنفيذ الهيكل الإقليمي للهيئة تنفيذا كاملا وتحقيق نتائج الخطة الاستراتيجية. وأخذت الميزانية في الاعتبار احتياجات المنظمة على المدى القصير، إضافة إلى حالة الإيرادات المتوقعة لفترة السنتين المقبلة. ولوحظ أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية قد حللت الميزانية بدقة وأوصت المجلس التنفيذي بإقرارها (UNW/2013/8).

٢٣ - وذكِر أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقدم أولى ميزانياتها المتكاملة تماما بالتنسيق مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وأن الميزانية قد أعِدت أيضا على أساس المنهجية المتسقة للميزنة القائمة على النتائج وتصنيف التكاليف المعتمدة من جانب كل تلك الوكالات (انظر مقرر المجلس التنفيذي ٢/٢٠١٣). وهذا ما أتاح قدرا من القابلية للمقارنة والتفاهم في ما بين الوكالات وضمِن استخدام مصطلحات وتعاريف متسقة في جميع الحالات.

٢٤ - واستُخدمت المبادئ الثلاثة التالية في إعداد هذه الميزانية: الكفاءة والفعالية عند تهيئة وتفعيل بنية الهيكل الإقليمي؛ وتوفير الحد الأدنى من القدرات اللازمة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، والبناء على مقرري المجلس التنفيذي ١/٢٠١١ و ٥/٢٠١١.

٢٥ - واقترحت هيئة الأمم المتحدة ميزانية متكاملة لفترة سنتين بدلا من أربع سنوات نتيجة لمرحلتها الحالية من التطور إذ لم تصبح قادرة على أداء مهامها إلا منذ عامين فقط، مما أسفر عن محدودية تحليلها بسبب افتقارها إلى بيانات عن فترات سابقة لدعم توقعات للتكاليف يمكن الاعتماد عليها في الميزانية المتكاملة لما بعد عام ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، وبما أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة ممولة أيضا من الأنصبة المقررة من خلال الميزانية العادية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، فمن المناسب الحفاظ في الوقت الحاضر على الاتساق بين هاتين الميزانيتين. ولذلك، يتوخى أن تقدم الهيئة ميزانية متكاملة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ لدعم النصف الثاني من الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

٢٦ - وتم التشديد على أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تمر بمرحلة محورية وأنها تقر بالحالة المالية الصعبة التي تواجهها بلدان مانحة عديدة. وهذا ما يؤكده النقص الذي تعاني منه الهيئة في ما يتعلق بتوقعاتها الأولية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وجرى حث الدول الأعضاء على إعطاء الأولوية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في مظاريف التمويل المتعدد الأطراف، كما جرى حث البلدان المستفيدة من البرامج على إعطاء الأولوية للمسائل الجنسانية في خططها وميزانياتها الوطنية.

٢٧ - وأعربت الدول الأعضاء عن موافقتها على قرار هيئة الأمم المتحدة للمرأة إعداد ميزانية لفترة سنتين وتفهمها للأساس المنطقي الذي يقوم عليه ذلك القرار. ومع ذلك، كان مفهوما أنه في ضوء المواءمة المتواصلة بين الميزانيات مع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، ستخطط هيئة الأمم المتحدة للمرأة لميزانية مدتها أربع سنوات ابتداء من عام ٢٠١٨ فصاعدا.

٢٨ - وأشيد بتقديم هيئة الأمم المتحدة للمرأة للميزانية المتكاملة على أساس المنهجية المتسقة للميزنة القائمة على النتائج وتصنيف التكاليف، كما تطبقها صناديق الأمم المتحدة وبرامجها الأخرى، وبالجهود التي تبذلها للربط مع الخطة الاستراتيجية وإطار النتائج.

٢٩ - ولاحظت الوفود الفجوة بين احتياجات الميزانية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والموارد المتاحة لتنفيذ ولايتها، وأشادت بالهيئة على ما اتخذته من مبادرات لسد هذه الفجوة. وأعرب أحد المتكلمين عن رأي مفاده أن تحقيق ''توازن سليم بين الموارد العادية والموارد الأخرى أمر بالغ الأهمية من أجل استدامة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في المستقبل''، ودعا الجمعية العامة إلى زيادة التمويل المتاح إلى الهيئة على نحو يتناسب مع ولايتها. وأعربت عدة دول أعضاء عن تقديرها لاعتراف الهيئة بالبيئة المالية العالمية ولما تبذله من جهود لاتباع نهج حذر في الميزانية، بما في ذلك اعتزام ضمان إعطاء الأولوية للدعم البرنامجي في البلدان النامية، إذا ما انخفضت الموارد انخفاضا كبيرا دون المستوى المستهدف لتعبئة الموارد.

٣٠ - وحُثت الهيئةُ على تخصيص موارد كافية لمجالي مراجعة الحسابات والتقييم. وشددت الدول الأعضاء على أهمية أن تشمل الميزانية بندين واضحين ومنفصلين لهاتين الوظيفتين الهامتين المتعلقتين بالرقابة. وإضافة إلى ذلك، قالت إنها تتطلع إلى الحصول على مزيد من الإيضاحات بشأن نتائج التحليل الوظيفي خلال الدورة العادية الأولى الذي سيعقدها المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٤.

خامسا - التقييم المواضيعي لمساهمة الهيئة في منع ممارسة العنف ضد المرأة وتوسيع نطاق الاستفادة من الخدمات

٣١ - قدمت نائبة رئيسة وحدة التقييم التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة النتائج والتوصيات الرئيسية للتقييم المواضيعي للهيئة، وقدمت نائبة المديرة التنفيذية لمكتب السياسات والبرامج رد الإدارة ذي الصلة. ولم يكن هذا التقييم الذي يغطي الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٣ التقييم المؤسسي الأول فحسب، بل أول تقييم مستقل يقدم إلى المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وكان الهدف منه الوقوف على النتائج الرئيسية والدروس المستفادة من الكيانات السابقة للاستفادة منها في الأعمال الحالية والمقبلة وتحليل المدى الذي بلغته الهيئة من الناحية الاستراتيجية لتنفيذ ولايتها في مجال العنف ضد المرأة.

٣٢ - وأشار رد الإدارة إلى درجة تعقيد التقييم الذي أخذ في الاعتبار الكيانات الأربعة المنفصلة (التي شكلت في نهاية الأمر الهيئة) وولاياتها الأربع المختلفة. كما جرى في ظل خلفية مجموعة من التغيرات التي طرأت داخل الهيئة: فإن الأمر لم يقتصر على أن الكيانات

الأربعة لم تعد موجودة، بل كانت هناك عوامل أخرى كذلك شملت إعداد الخطة الاستراتيجية المستكملة؛ وتحديث إطار النتائج الإنمائية للهيئة؛ واختتام الدورة السابعة والخمسين للجنة وضع المرأة بنجاح؛ وكذلك في سياق تحسين نظام الإدارة القائم على النتائج وعملية الإبلاغ في الهيئة.

٣٣ - وبشكل عام، وافقت إدارة الهيئة على غالبية التوصيات. وعكست حالات الاتفاق الجزئي عن رأي إدارة الهيئة بأن التوصيات ذات الصلة تنفذ بالفعل من خلال عمليات التغيير الداخلي.

٣٤ - وقد أعربت بعض الوفود عن تأييدها للعمل الذي تقوم به الهيئة في هذا المجال الشديد الأهمية المتمثل في إنهاء العنف ضد المرأة، مع التأكيد في الوقت نفسه على الطابع العالمي لهذه المسألة، وهو أمر يؤثر على النساء من جميع الفئات الاجتماعية والاقتصادية ويتجاوز جميع الحواجز الثقافية والدينية.

٣٥ - وفي ما يتعلق بولاية الهيئة لتنسيق وتعزيز المساءلة في مجال منع العنف ضد المرأة، حثت الدول الأعضاء الهيئة على مواصلة توضيح تركيزها وتعزيز إبراز صورتها، تمشيا مع الخطة الاستراتيجية. علاوة على ذلك، فقد دعت الدول الأعضاء الهيئة إلى تعزيز عملها المتعلق بمنع ممارسة العنف ضد المرأة من خلال معالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة بين الجنسين. وقد يشمل ذلك إرهاف الوعي؛ والسعي بنشاط إلى إشراك الرجال والفتيان وتغيير الأعراف والمواقف وأنماط السلوك؛ ومعالجة الصلات التي تربط بين منع العنف ضد المرأة وتمكين المرأة اقتصادياً؛ وتعزيز الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

٣٦ - وأيدت الدول الأعضاء وضع استراتيجية تهدف إلى إنهاء ممارسة العنف ضد المرأة، لاستخدامها على الصعيدين الداخلي والخارجي. وقد رئي أن هذه الاستراتيجية قد تساعد على تركيز الجهود التي تبذلها الهيئة في هذا المجال، وتوضيح ولايتها وتوجيه نهجها في الميدان. بالإضافة إلى ذلك، رئي أن هذه الاستراتيجية قد تفيد في زيادة توضيح الطريقة التي يرتبط بها عمل الهيئة بحملة الأمين العام ''متحدون من أجل إنهاء العنف ضد المرأة''، والطريقة التي يسهم بها عملها مع صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة في تعزيز الجهود الرامية إلى منع العنف ضد المرأة والتصدي له.

٣٧ - واقترحت إحدى الدول الأعضاء ضرورة أن تربط التقييمات أيضا المؤشرات العالمية بالنواتج/النتائج والأهداف على الصعد الإقليمي والقطري أو الوطني، وذلك بهدف توفير خط أساس جيد لتتبع التقدم المحرز. وُشجعت الهيئة على تطوير أوجه التآزر مع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء

على العنف ضد المرأة لأن الكثير من الأنشطة التي يضطلع بها في الميدان تجري بالاشتراك مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

٣٨ - وأعرب المتكلمون عن ارتياحهم لرد إدارة الهيئة على التقييم المواضيعي وأعربوا عن تقديرهم لخطة العمل المفصلة المقرر أن تتبعها الهيئة لتناول التوصيات الواردة في تقرير التقييم. ونظرا لمحدودية الموارد المتاحة، دل رد الإدارة، في رأيهم، على إحساسا بالواقعية، لا سيما في هذه المرحلة.

٣٩ - وشددت المنظمة غير الحكومية الوحيدة التي تكلمت في إطار هذا البند من جدول الأعمال، وهي شبكة التبادل الإنمائي في أفريقيا، على أن تمكين المرأة أمر أساسي في العمل لإنهاء العنف ضد المرأة ومنعه. وشدد ممثل المنظمة على أن العنف ضد المرأة هي مسألة عالمية. وجرى التشديد أيضا على ضرورة ألا يغيب عن البال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فيما تستمر المناقشات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وعلى وجه التحديد، يجب إيلاء أولوية أكبر لمسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جدول الأعمال ذاك.

سادسا - مراجعة الحسابات

٤٠ - قدم مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقرير المتعلق بأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (UNW/2013/9). وقامت وحدة مراجعة الحسابات في الهيئة بتخطيط وإجراء عمليات مراجعة حسابات لثلاث مكاتب قطرية، وعملية تقييم مخاطر في المقر في عام ٢٠١٢. وشملت عمليات المراجعة الداخلية للحسابات الأنشطة البرنامجية والتنفيذية التي يضطلع بها المكتب القطري في أفغانستان والمكتبان دون الإقليميين في الهند وكينيا. وبلغ مجموع عمليات مراجعة الحسابات (٢٩ مليون دولار) حوالي ١١ في المائة من مجموع نفقات الهيئة، مما مثل حدا أدنى من الضمانات. إلا أنه نظرا لصغر حجم العينات والنطاق المشمول بمراجعة الحسابات، لوحظ أن من السابق لأوانه تحديد المسائل المتكررة بالنسبة للهيئة استناداً إلى تلك التقارير الثلاثة.

٤١ - وبينت عمليات مراجعة الحسابات التي أجريت في عام ٢٠١٢ أن الضوابط الداخلية وعمليات الحوكمة وإدارة المخاطر تؤدي الغرض منها لكنها بحاجة إلى تحسين. وُذكر أن جميع التوصيات المتبقية هي قيد التنفيذ وأنه سيتم إعادة النظر فيها ومتابعتها خلال الاستعراض الذي سيجري في عام ٢٠١٣ لوظيفة الشراء المؤسسية في الهيئة.

٤٢ - وعملاً بمقرر المجلس التنفيذي ٢٠١٢/١٠ بشأن الإفصاح العلني ودعما لالتزام الهيئة بالشفافية التنظيمية، كفلت وحدة مراجعة الحسابات إتاحة تقارير مراجعة الحسابات علناً. ولم يتلق مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات حتى الآن أي تعليقات إضافية من الدول الأعضاء بشأن التقارير التي تم الكشف عنها.

٤٣ - وعرض رئيس اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات تقرير اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات للفترة من ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣ (UNW/2013/9/Add.1). وأشير إلى أن الرئيسة المؤسسة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة قد أنشأت رسميا اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات كفريق استشاري خارجي ومستقل لوكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية.

٤٤ - و في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣، عرضت الرئيسة بإيجاز أنشطة اللجنة ومشورتها في ما يتعلق بمجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، والتحديات التنظيمية واللامركزية، ووظيفة التقييم، والمراجعة الداخلية للحسابات، والبيانات المالية وتنفيذ الخطة الاستراتيجية.

٤٥ - بالإضافة إلى ذلك، وفي ما يتعلق بالعلاقة بين الهيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقد دخلت الهيئة في عدد من الاتفاقات مع البرنامج الإنمائي للاضطلاع ببعض المهام الإدارية للهيئة، من قبيل إدارة خدمات الخزانة فيها. ولا تزال الهيئة مسؤولة عن الأداء العام. وشددت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات على أهمية أن تقوم الهيئة بتنفيذ العمليات والإجراءات ذات الصلة لكفالة أداء أي من المهام التي يُستعان فيها بمصادر خارجية أداء ملائما.

٤٦ - وفي ما يتعلق بالمراجعة الداخلية للحسابات، أوصت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات بأن تقوم الهيئة بوضع وتنفيذ استراتيجية للاتصال تكفل صياغة نتائج مراجعة الحسابات والتوصيات والإجراءات التي تتخذها الإدارة بأسلوب مفهوم يتسم بالشفافية، ولا سيما عندما يجري تحديد المسائل العامة المتكررة في تقارير المراجعة الداخلية للحسابات.

٤٧ - وشاركت نائبة المديرة التنفيذية لمكتب السياسات والبرامج ومديرة التنظيم والإدارة في الهيئة في تقديم رد الإدارة على تقرير المراجعة الداخلية للحسابات وتقرير اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات (انظر UNW/2013/9، المرفق، و UNW/2013/9/Add.1، المرفق). وفي ما يتعلق بالتوصيات المتبقية التي لم تنفذ بعد، أشير إلى أن الهيئة وضعت خطة عمل خاصة في ما يتعلق بتوصيات المراجعة الداخلية للحسابات، من شانها أن تمكن المكاتب الميدانية والمقر على حد سواء من ممارسة الرقابة على مختلف الإجراءات التي تتخذها تلك المكاتب لتناول التوصيات. وتم إبراز رأي مراجعي الحسابات غير المشفوع بتحفظات في

عام ٢٠١٢ باعتباره دليلاً على أن الهيئة قامت، فيما يتعلق بالإدارة المالية، باستثمارات كبيرة من حيث تدريب الموظفين وكفالة ليس فقط وجود السياسات والإجراءات اللازمة، بل أيضا فهم الموظفين لأهمية الإدارة المالية الفعالة.

٤٨ - وبصورة عامة أبدت الدول الأعضاء عن الارتياح لرد الإدارة على تقريري مراجعة الحسابات. ومن الضروري الأخذ في الاعتبار أن الفترة قيد النظر هي السنة الثانية فقط من إنشاء الهيئة وأن السياق، إضافة إلى ذلك، ينطوي على العديد من التحديات التنظيمية، مثل بناء المؤسسات وإدارة التغيير. لكن الدول أعربت عن القلق إزاء ضرورة توفير الموارد المناسبة لوظيفة مراجعة الحسابات، ودعت إدارة الهيئة إلى معالجة مسألة توفير التمويل الكافي وفي الوقت المناسب لوظيفة مراجعة الحسابات. ورأت بعض الدول الأعضاء ضرورة تعزيز قدرة مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات من أجل ضمان فعاليته واستقلاليته.

٤٩ - وأشير إلى أن تقرير المراجعة الداخلية للحسابات يفتقر إلى معلومات مفصلة عن الطريقة التي تعالج بها الهيئة الشكاوى، كتلك المتعلقة بالاحتيال وسوء استعمال السلطة. ودعت الوفود إلى تضمين التقارير المقبلة المزيد من المعلومات بشأن هذا المجال الهام.

سابعا - جلسات الإحاطة غير الرسمية

ألف - استعراض وتقييم إعلان ومنهاج عمل بيجين

٥٠ - قدمت الأمينة العامة المساعدة/نائبة المديرة التنفيذية لمكتب الدعم الحكومي الدولي والشراكات الاستراتيجية عرضا عن استعراض وتقييم إعلان ومنهاج عمل بيجين. وبغية التصدي بفعالية للتحديات التي تواجهها النساء والفتيات في الوقت الراهن، من الضروري تحليلها ومقارنتها بالتحديات التي واجهنها قبل ٢٠ عاما. وذكرت نائبة المديرة التنفيذية أنه لا يوجد في العالم أي بلد يمكنه الادعاء بأنه حقق المساواة بين الجنسين. وبالتالي، فإن هذا يعني أن منهاج عمل بيجين، على النحو الذي تم وضعه قبل ٢٠ عاما، لا يزال يتسم بالأهمية. ولا يزال تنفيذ منهاج العمل متخلف عن الركب، وتؤدي لجنة وضع المرأة دورا حاسما في إبقاء جدول أعمال بيجين حياً وتعمل باستمرار على تعميق إطاره التأسيسي وإضافة عناصر إليه.

٥١ - وباعتباره من المعالم الهامة التي يتعين الاحتفال بها، فإن استعراض وتقييم منهاج عمل بيجين ينطوي على أهمية لا تكمن في عدد السنوات المنصرمة فحسب، بل في كيفية تزامنه مع معالم هامة أخرى في عالم التنمية، مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وتعتبر هذه اللحظة استراتيجية بالنسبة للهيئة لأنها ستمثل إجراء أول استعراض وتقييم لمنهاج العمل منذ

إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة وفي ظل قيادة وكيلة جديدة للأمين العام/مديرة تنفيذية جديدة. واتصلت مسألة رئيسية أخرى في الطريقة التي يمكن بها لمنهاج العمل أن يساعد الهيئة في أن تحظى بقبول عالمي للهدف القائم بذاته بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين، وحقوق المرأة وتمكين المرأة.

٥٢ - وأشارت نائبة المديرة التنفيذية إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨/٢٠١٣ الذي أطلق رسميا عملية الاستعراض والتقييم ودعا الدول الأعضاء إلى إجراء استعراضات وطنية؛ ودعا إلى المشاركة النشطة للمجتمع المدني؛ وإلى إدماج المنظور الجنساني في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وذكرت أن الهيئة تسعى إلى المضي قدما بطريقة تطلعية تتسم بالدينامية، وذلك لأن الهدف الرئيسي للاحتفال يتمثل في تسريع وزيادة فعالية تنفيذ منهاج عمل بيجين على جميع المستويات.

٥٣ - ووجهت نائبة المديرة التنفيذية الانتباه إلى النقص الحاد في الموارد المخصصة للأنشطة التي تضطلع بها الهيئة، وأعربت عن رأي مفاده بأن الاحتفال ''يجب أن يكون حركة لإطلاق جيل جديد تماماً''.

٥٤ - ورداً على العرض المقدم، أشار أحد المتكلمين إلى أن الموارد البشرية، بالإضافة إلى الموارد المالية، قد تشكل تحدياً أيضاً. ونبّه المندوب إلى ضرورة إعطاء الأولوية للتنفيذ في الميدان، وبالتالي، ينبغي بذل الجهود لتفادي إثقال كاهل الموظفين بالاستبيانات.

٥٥ - وطرحت الدول الأعضاء أسئلة حول عدد من المواضيع، بما في ذلك كيفية الربط بين الأعمال المتعلقة بالاحتفال ومبادرات ما بعد عام ٢٠١٥ الجارية؛ وكيفية استيعاب منهاج عمل بيجين في الخطة الاستراتيجية؛ والدور الذي قد تضطلع به اللجان الوطنية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للوفاء بولاية الهيئة.

٥٦ - وأقرت رئيسة الهيئة ونائبة المديرة التنفيذية بالتحديات والمسائل التي أثارتها الدول الأعضاء، مع التشديد على الفائدة من كفالة أن يعزز الاحتفال بإعلان ومنهاج عمل بيجين وتنفيذ الخطة الاستراتيجية، كل منهما الآخر، نظرا لعدم وجود مجال يستبعد منه احدهما الآخر.

٥٧ - وذكرت رئيسة الهيئة أنها ترى فرصة لإقامة صلات بين الأجيال بمشاركة الشباب. وقالت إن الحاجة تدعو إلى تعبئة الجهات المستهدفة الرئيسية، من قبيل الزعماء الدينيين، والاستفادة من وحدة أسرة الأمم المتحدة في العمل نحو تحقيق المساواة بين الجنسين.

باء – الدروس المستفادة في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١١–٢٠١٣

٥٨ – قدم كل من نائبة المديرة التنفيذية لمكتب السياسات والبرامج ونائبة المديرة التنفيذية لمكتب الدعم الحكومي الدولي والشراكات الاستراتيجية، عرضا إلى المجلس بشأن الدروس المستفادة في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١١–٢٠١٣. وأبرزتا بعض الإنجازات الرئيسية كالتطور المؤسسي الذي شهدته الهيئة؛ وزيادة إبراز قضايا المساواة بين الجنسين على الصعيد العالمي؛ وإدراج المساواة بين الجنسين في خطة التنمية المستدامة؛ وزيادة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في المجالات القطاعية.

٥٩ – واستدركتا بالقول إن بعض أهم التحديات المطروحة يتمثل في أن توقعات الدول الأعضاء ومطالبها تزيد عن القدرات والموارد المتاحة للاستجابة لهذه الحالات؛ وإن من المحتمل فقدان الزخم الذي ولدته المكاسب التي تحققت حتى الآن؛ وبطء تنفيذ السياسات في ضوء عوامل كالصراعات الناشئة أو المتصاعدة والأزمات الإنسانية والكوارث الطبيعية.

٦٠ – وفي معرض ما ساقته النائبتان بشأن كل حالة من أمثلة عديدة على الأنشطة والمبادرات، أشارتا إلى الدروس المستفادة في مختلف مجالات العمليات، مثل الدعم الحكومي الدولي؛ والاتصالات والدعوة؛ والشراكات الاستراتيجية؛ والتنسيق والمساءلة في الأمم المتحدة؛ ودور هيئة الأمم المتحدة للمرأة في العمل بمثابة مركز للمعارف؛ وتعبئة الموارد، بالإضافة إلى الدروس المستفادة في مختلف المجالات البرنامجية. وقالتا إنه اتضح، على سبيل المثال، أن النهج البرنامجي يقود إلى خطط أكبر ويحسن تقديم التقارير. ومن ناحية أخرى، يتخلف التنفيذ عن مواكبة الإصلاحات القانونية والإصلاحات في مجال السياسة العامة. فالنهج الكلية المتعددة القطاعات تعطي نتائج ولكن ثمة حاجة إلى المزيد من التنسيق بينها في جميع المجالات. وواضح أن الهيئة لا تزال بحاجة، بالرغم من المكاسب الإيجابية، إلى مضاعفة جهودها في جميع المجالات المتصلة بالولاية المنوطة بها. فهي لا تزال تستفيد من الدروس المستخلصة وهي على نحو ما يرد في التقرير الذي قدم إلى المجلس بشأن الخطة الاستراتيجية (UNW/2013/6)، استعانت بهذه الدروس لإثراء الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤–٢٠١٧.

٦١ – وأكدت الوفود على الطلب الشديد لأصحاب المصلحة على الدعم الذي تيسره الهيئة باعتبار ذلك مجالا يستحق الاهتمام. وإزاء ضخامة الصعوبات التي يكتظ بها جدول الأعمال، تساءل أحد الوفود عما انتهت إليه الهيئة بشأن المجالات التي ربما يمكنها فيها أن تخفف من أعباء العمل الواقعة عليها. وأكد وفد آخر على مسألة جمع البيانات وعرض أن يقوم باستكشاف سبل مساعدة الهيئة في هذا المجال. وطلب أحد الوفود مزيدا من المعلومات عن أثر مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

جيم – الاستجابة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على الصعيد القطري

٦٢ – قُدم عرض عن المرأة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الإلكترونية، استعين فيه بوصلة إلكترونية تربط الاجتماع الذي عقد في نيويورك بمكتبي هيئة الأمم المتحدة للمرأة في البرازيل والهند، اللذين قدم كل منهما أمثلة على المبادرات المضطلع بها في البلد الذي يوجد فيه. وعُرضت البوابة المعرفية لتمكين المرأة اقتصاديا بوصفها منصةً يُجري فيها أصحاب المصلحة من منظومة الأمم المتحدة ومن خارجها حوارا بشأن هذه المسألة (متاحة في الموقع الشبكي (www.empowerwomen.org). وتغطي المنصة طائفة واسعة من المجالات ذات الصلة كالسياسات والبيانات والرصد والتقييم والعمالة وتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، وجميعها مسائل ذات أهمية لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة.

٦٣ – وأطلقت هذه المنصة العالمية في أعقاب عملية تشاورية وتم تشكيلها بما يتسق مع الولاية العالمية للهيئة. فبإمكانها أن تربط بين عدة جهات مستهدفة كأن تمد مثلا جسور الاتصال بين المجتمع المدني والقطاع الخاص اللذين ما كانا يستطيعان بالضرورة، لولا ذلك الاتصال ببعضهما. وتعتزم هيئة الأمم المتحدة للمرأة مواصلة العمل من أجل زيادة الوعي بهذه المنصة واستكشاف السبل الكفيلة بفتح باب الوصول إليها من خلال طرق منها على سبيل المثال المكتبات، ومقاهي الإنترنت والهواتف الخلوية.

٦٤ – وشُدد على الحاجة إلى التعلم والنمو باعتبار ذلك من العناصر الأساسية لهذه المنصة. ومن ثم يعتزم تقديم التدريب لتزويد المرأة بأدوات محددة لاكتساب ''الدراية''. وسيتسنى لعدة شركات أن تتفاعل في إطار المنصة حيث أن برنامج Microsoft (ميكروسوفت) بدأ يتيح منذ الآن إمكانية متابعة دورات دراسية مجانية عن طريق الإنترنت.

٦٥ – وشددت رئيسة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على أن التكنولوجيا أداة هامة لإتاحة إمكانية الاستفادة من الخدمات الحيوية، وبخاصة في أوساط الفقراء مقابل نذر يسير من التكلفة. فقد أصبح المدرسون في بعض المناطق من العالم يتحولون على سبيل المثال إلى مستشارين متنقلين حيث إنهم يشدّون أزر الشابات الناجيات من الاعتداء الجنسي مع المحافظة على سرية هوياتهن.

٦٦ – وفي معرض الرد على العرض، هنأت الدول الأعضاء الهيئة على تسخير قوة التكنولوجيا لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة. وشدد أحد الوفود على التحدي الذي يطرحه استعمال تكنولوجيا الحاسوب في بعض المناطق النائية جدا حيث تكون فرص الاستفادة من هذه التكنولوجيا هي أيضا من المسائل المثيرة للقلق. وطرح في هذا الصدد اقتراح مؤداه أنه

ربما يكون من الأجدى الاستعانة بالمحطات الإذاعية المحلية وإنه ينبغي عدم استبعاد هذا الحل البديل.

سابعا – الملاحظات الختامية

٦٧ – أثنى الممثل الدائم لليابان على الرئيس لتحليه بروح القيادة المتسمة بالتفاني والمثابرة. ووجه الشكر إليه على سفره من طوكيو إلى نيويورك وقدومه خصيصا لترؤس هذه الدورة نظرا لتعيينه منذ فترة قصيرة سفيرا للاتفيا في اليابان.

٦٨ – وفي الكلمة التي ألقاها الرئيس بمناسبة اختتام الجلسة، قال إن الدورة تمثل بدء فصل جديد بالنسبة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وفي إطار الهيكل الإقليمي الجديد، سيتعين على هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تعزز المعارف والخبرات الموجودة واختيار أكثر السبل فعالية لتعزيز اسمها وإحراز أفضل النتائج للمرأة والفتاة في جميع أنحاء العالم.

٦٩ – وقال إنه يتطلع إلى استمرار مشاركة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في المناقشات الجارية لزيادة تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتبار أن الأمر يتعلق هنا بأولوية قائمة بذاتها وتهم جميع القطاعات. وعلاوة على ذلك، فإن استعراض وتقييم منهاج عمل بيجين بعد مرور ٢٠ عاما على إطلاقه أمر من شأنه أن يشكل مرحلة هامة للغاية بالنسبة لحقوق المرأة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

٧٠ – ودعا الدول الأعضاء إلى أن تعيد تأكيد التزامها السياسي بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وإلى أن تشفع دعمها بتبرع للهيئة. ودعا أيضا الهيئة إلى المضي قدما في استراتيجيتها لتعبئة الموارد من خلال توسيع قاعدة الجهات المانحة وتعميقها.

٧١ – وشكرت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية مكتب المجلس التنفيذي، وأعضاء المجلس التنفيذي والدول الأعضاء، وكذلك المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المشاركة على مساهماتها. وأعربت أيضا عن شكرها للمجلس التنفيذي على تأييد الخطة الاستراتيجية وإقرار الميزانية المتكاملة، وشكرت الدول الأعضاء على تعليقاتها الإيجابية بشأن تقريري مراجعة الحسابات. وأكدت للوفود أنها أحاطت علما بتعليقاتها ومقترحاتها بشأن استعراض وتقييم إعلان ومنهاج عمل بيجين، وأنها تعول على دعمها لكفالة نجاحه المدوي عندما يحين الأوان. وختمت بالإعراب عن شكرها لموظفي الهيئة على تفانيهم وعملهم الجاد.

مرفق

جدول الأعمال المؤقت وبرنامج العمل المقترحان للدورة العادية الأولى، ٢٠ و ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤

جدول الأعمال المؤقت

١ - المسائل التنظيمية

٢ - الأنشطة التنفيذية

٣ - التقييم

٤ - مسائل أخرى

خطة العمل المؤقتة

اليوم	الوقت	البند	الموضوع
الاثنين ٢٠ كانون الثاني/يناير	١٠:٠٠-١١:٣٠		افتتاح الدورة
			• بيانا رئيس المجلس التنفيذي ووكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية
		١	المسائل التنظيمية
			• انتخاب أعضاء مكتب المجلس التنفيذي لعام ٢٠١٤ وتسليم رئاسة المجلس
			• إقرار جدول الأعمال المؤقت المشروح للدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٤
			• اعتماد تقرير الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣
	١١:٣٠-١٣:٠٠	٢	الأنشطة التنفيذية
			• تقرير وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية عن الأنشطة التنفيذية
	١٣:٤٥-١٤:٤٥		عرض مشاريع المقررات ومشاورات غير رسمية بشأن مشاريع المقررات
	١٥:٠٠-١٧:٠٠	٢	الأنشطة التنفيذية (تابع)
	١٧:٠٠-١٨:٠٠		مشاورات غير رسمية بشأن مشاريع المقررات
الثلاثاء ٢١ كانون الثاني/يناير	١٠:٠٠-١٢:٠٠	٣	التقييم
			• التقييم المشترك للبرامج المشتركة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في منظومة الأمم المتحدة
			• رد إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على التقييم المشترك

اليوم	الوقت	البند	الموضوع
			• التقييم المواضيعي لمساهمة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تعزيز الدور القيادي للمرأة ومشاركتها في السلام والأمن والاستجابة الإنسانية
			• رد إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على التقييم المواضيعي
	١٢:٠٠-١٣:٠٠		جلسة إحاطة بشأن الاستجابة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على الصعيد القطري
	١٥:٠٠-١٦:٠٠		جلسة إحاطة بشأن استراتيجية هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال الاستجابة الإنسانية
	١٦:٠٠-١٨:٠٠		مسائل أخرى
			اعتماد مشاريع المقررات
		١	المسائل التنظيمية
			• إقرار جدول الأعمال وخطة العمل للدورة السنوية لعام ٢٠١٤
			• اعتماد مشروع خطة العمل السنوية لعام ٢٠١٤
			اختتام الدورة
			• بيانا رئيس المجلس التنفيذي ووكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية